

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وخصها ابنه بالمبتوتة بالثلاث وبناها على أن النفقة للمرأة والمبتوتة لا تستحق النفقة وإنما تستحق النفقة إذا قلنا هي للحمل .
- قال بن رجب وهذا متوجه في القياس إلا أنه ضعيف مخالف للنص والإجماع فيما إذا ظن ووجوب النفقة للمبتوتة الحامل يرجح القول بأن النفقة للحامل انتهى .
- وقال في الروضة تلزمه النفقة وفي السكنى روايتان .
- قوله وإلا فلا شيء لها .
- يعني وإن لم تكن حاملا فلا شيء لها وهذا المذهب .
- جزم به في العمدة والوجيز والمنور ومنتخب الآدمي وتذكرة بن عبدوس ونظم المفردات وغيرهم
- وقدمه في المحرر والنظم والرايعتين والحاوي الصغير والفروع وغيرهم .
- قال الزركشي هذا المشهور المعروف .
- وهو من مفردات المذهب .
- وعنه لها السكنى خاصة اختارها أبو محمد الجوزي .
- وأطلقهما في الهداية والمستوعب والخلاصة .
- وقال في الانتصار لا تسقط بتراضيهما كالعدة .
- وعنه لها أيضا النفقة والكسوة ذكرها في الرعاية .
- وعنه يجب لها النفقة والسكنى حكاها بن الزاغوني وغيره .
- والظاهر أنها الرواية التي في الرعاية .
- وقيل هي كالزوجة يجوز لها الخروج والتحول بإذن الزوج مطلقا ذكره في القاعدة الخامسة والأربعين بعد المائة .
- فائدة لو نفى الحمل ولاعن فإن صح نفيه فلا نفقة عليه فإن استلحقه لزمه